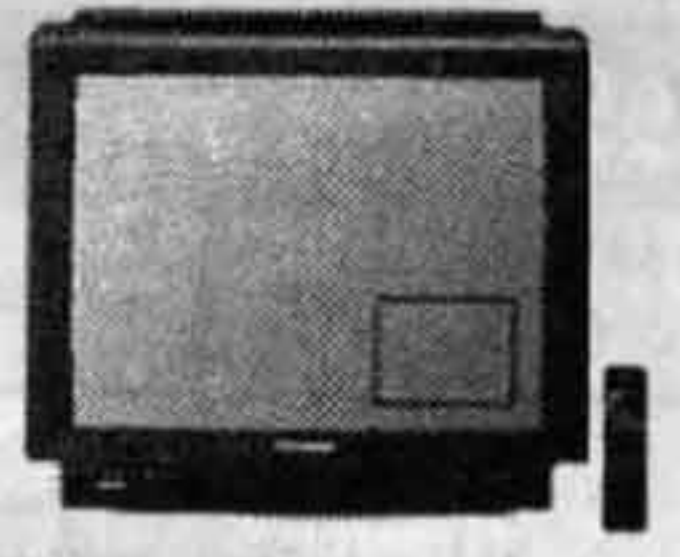




رغم أن حجم الانتاج العالمى فى الصناعات التكنولوجية يبلغ 827 مليار دولار إلا أنه من المتوقع أن يصل إلى 1000 مليار دولار عام 2000، وبفرض أن تعداد سكان العالم سيتراوح بين 6-7 مليارات نسمة بنهاية هذا القرن وأن تعداد السكان لدينا سيبلغ 70 مليوناً فإن من حقنا أن يمثل انتاجنا من هذه الصناعات 10 مليارات دولار كنتاج قومى ورغم ذلك فإن اجمالى انتاج هذه الصناعات عندنا لا يزيد حالياً على 250 مليون دولار بينما يتجاوز 4 مليارات دولار فى اسرائيل.



# الطريق للنهوض بالصناعات التكنولوجية

**مهندس شريف دلاور:** هناك مجموعة اختلالات فى منظومة التكنولوجية

**د. نادر رياض:** هيئة عليا محايدة للمناهج الدراسية

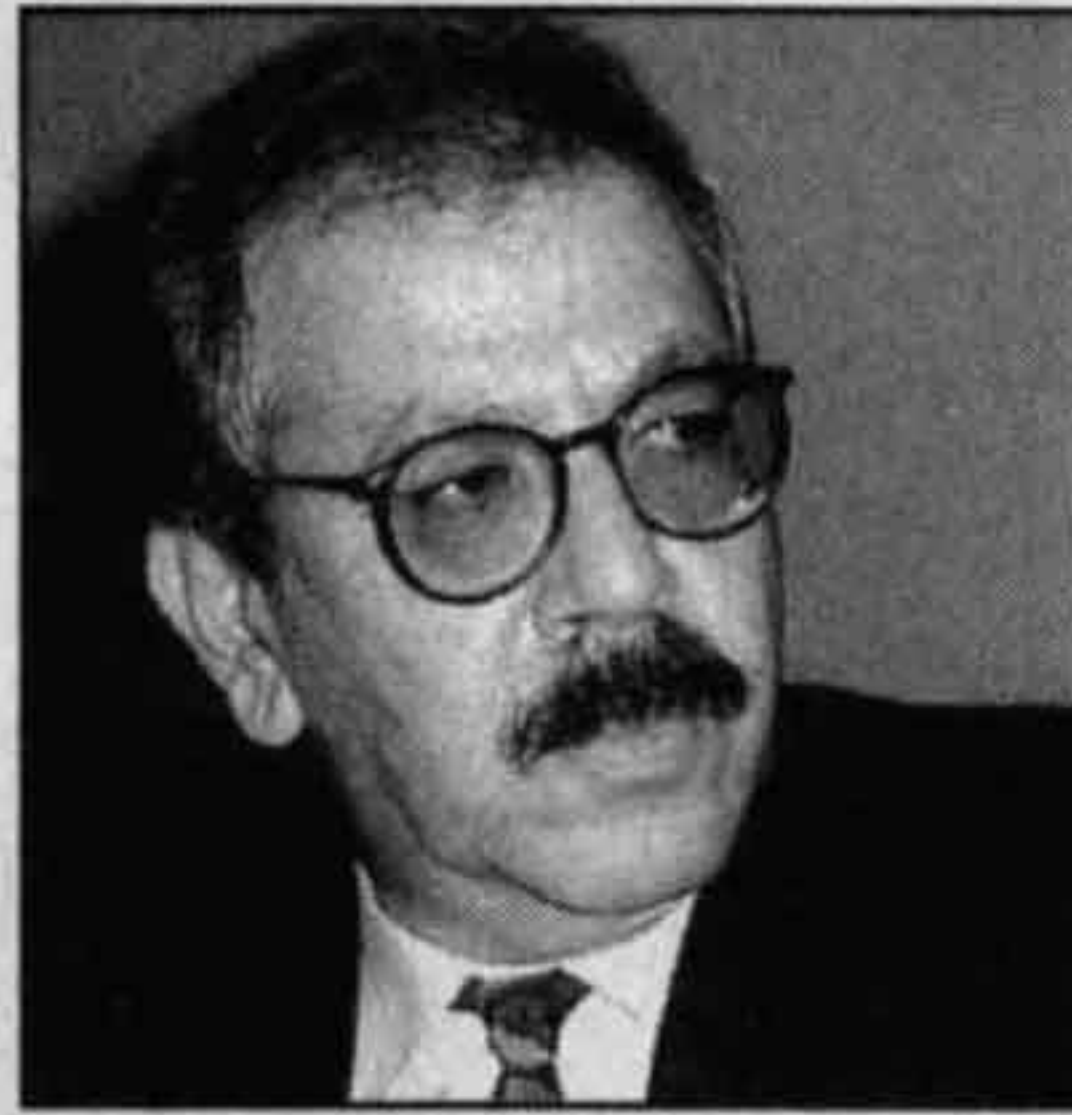
**مهندس عادل أديب:** إعادة النظر فى التشريعات القائمة



عادل أديب



نادر رياض



شريف دلاور

الصناعات، ولا يلزمنا سوى إعادة ترتيب الأوراق لتظهر الصورة متكاملة بوضع التوجهات الأساسية لبلورة الاستراتيجية القومية العامة للنهضة التكنولوجية الحديثة من خلال 5 محاور أساسية هي: تذليل العقبات لتشجيع هذه الصناعات سواء على مستوى الصناعة أو الخدمات أو الصناعات الغذائية، رفع الاعباء المالية عند بدايات المشروعات وتوفير التمويل بشروط ميسرة وتوجيه المنح والقروض ذات الأجل الطويل وبفترات سماح، إعادة النظر فى قوانين الضرائب والجمارك بما لا يمس دخل الدولة وتنشيط متطلبات السوق

من التعليم والتميز بدرجة عالية من مرونة الاستثمار حيث تستوعب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء. وهو ما يتناسب مع الرغبة القومية فى انشاء الصناعات الصغيرة والتي تعتبر فى هذه الحالة ميزة نسبية لجذب الاستثمارات العملاقة والقابلية للتغيير السريع فى نوعية المنتجات وبدون اضافات استثمارية كبيرة بما يحمى الشركات العاملة من تقلبات السوق وفترات الكساد. **ترتيب الأوراق** ويقول إننا من قلائل الدول النامية التى تمتلك مقومات هذه

إنشاء هيئة عليا محايدة تعتمد المناهج الدراسية فى كليات الهندسة والتعليم الفنى وتأكيد المناهج الدراسية الفنية واستحداث تخصصات هندسية جديدة تلائم المرحلة الحالية والطموحات المستقبلية للصناعة التكنولوجية. ويؤكد المهندس عادل أديب رئيس شركة ألفا للإلكترونيات فى بداية حديثه على أن الصناعات التكنولوجية تمتاز بأنها قليلة الاعتماد على الموارد الطبيعية وغزيرة الاعتماد على الفكر والابتكار والجهد البشرى بما يتناسب وطبيعة المجتمعات النامية ذات المخزون البشرى الحاصل على درجات مختلفة

مشارف القرن الواحد والعشرين بنسبة المكون التكنولوجى مما يتطلب بالضرورة أن تتوسع وتنوع المنظومة الانتاجية فى مصر فى اطار استراتيجية تكنولوجية قومية. **التقنيات الفنية** ويؤكد د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر على أهمية وجود خطة متكاملة تتصلح حلقاتها دون انفصال بدءاً من التعليم الفنى الاساسى والمتوسط والراقى على أن تتصل اتصالاً وثيقاً بالتطبيق العملى والممارسة الفعلية للتعامل مع المستويات المختلفة للتقنيات الفنية وتبرز هنا أهمية

والسؤال الآن الذى نطرحه هل نحن غير قادرين على نقل التكنولوجيا والتفوق فى هذه الصناعة؟ وإذا كان كذلك فما هى المعوقات التى تواجهنا وكيف نبدا؟ المهندس شريف دلاور رئيس مجموعة شركات أدكون يرى أننا نعانى من مجموعة اختلالات فى منظومة التكنولوجيا أهمها عدم القدرة على ربط سياسة البحث والتطوير بأنشطة قواعد الانتاج التى تعتبر المستخدم الأول لمخرجات سياسة العلم والتكنولوجيا وضعف العلاقة بين هذه السياسة والتكنولوجيا وأوجه النشاط الأخرى للدولة «التخطيط الاقتصادى الكلى» وعدم القدرة على ربط سياسة البحث والتطوير بالأوجه الأخرى لسياسات التطور التكنولوجى خاصة فى مجال تراكم وتطوير القدرات الهندسية.

ويقول إنه لا غرابة أن تزداد نتيجة لذلك الفجوة بين الصادرات والواردات فى الميزان التجارى رغم المحاولات الجدية للإصلاح الاقتصادى، فتصدير المواد الأولية والمنتجات الصناعية والزراعية التى لا تعتمد على مكون تكنولوجى هى فى النهاية عملية خاسرة حيث إن القوة الشرائية لهذا النوع من الصادرات انخفضت تدريجياً على مدار العقد الماضى بينما ارتفعت فى المقابل قيمة المعدات والمنتجات المعتمدة على مكون تكنولوجى والتى تقوم باستيرادها من الخارج، فالزيادة فى القيمة المضافة تتحدد اليوم ونحن على

المطالبة بطرح المتطلبات الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية والشركات الكبرى وتوجيه الوعى الحكومى لاستعمال الاجهزة الالكترونية التى توفر الوقت بالاضافة إلى توفير الاحصائيات الدقيقة لاحتياجات السوق المحلى والأسواق العالمية وزيادة الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأخرى سواء عربية أو أجنبية لتغذية بعض متطلباتها الالكترونية من مصر. والعنصر الثالث كما يراه المهندس عادل أديب هو الاهتمام بالعنصر البشرى، وانشاء مركز للتكنولوجيا الصناعية يمول من خلال منح نقل التكنولوجيا على أن يدار اقتصادياً من خلال مساهمات الشركات المستفيدة. وأخيراً إعادة النظر فى التشريعات القائمة بحيث لا تعامل الصناعات التكنولوجية مثل الصناعات الأخرى التى تريد فقط حلولاً لمشاكلها وي طرح د. عادل جزارين رئيس المكتب الدولى للاستشارات الصناعية فكرة أخرى للدخول فى مثل هذه الصناعات التكنولوجية من خلال البدء بأعداد الطفل لتقبل التكنولوجيا الحديثة بمعنى أن الطفل المصرى يولد على مستوى مرتفع من الذكاء ويجب تنمية قدراته من خلال إتاحة ألعاب تكنولوجية له حديثة بأسعار مقبولة تنمى مواهبه. بالاضافة لذلك يجب الارتباط بشركات متخصصة ارتباطاً وثيقاً فى البداية لعدم وجود قدرة مالية لتطوير هذه الصناعات، ووجود شركات عالمية كبيرة يتيح فرصة للاستمرارية.